المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:٤٦١-٤٧٤
المجلد (٢) – العدد(٢) , كانون الآول ٢٠١٨
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

تاثير العولمة وانعكاساتها على النشاط والصناعة المصرفية الاسلامية

الأستاذ الدكتور سعد عبد القهار الشيخ
قسم العلوم المالية والمصرفية - كلية الادارة والاقتصاد - جامعة جيهان – السليمانية - العراق

saadrawi08@yahoo.com
saad.abdulkahar@sulicihan.edu.krd

پوختە

جیهانگیری له چوار چێوەی بەرەپێش چوونه نوێ کەیدا بارودوخێکی شێوازیکی ئابوری شارستانی بێ وێنەی دروست کردووه له بازارگانی و بانقی ئەلیکترۆنی دا. دەرهاوێشتەکانی جیهانگیری کاریگەریەکی گەورەی لەسەر چالاکی وخزمەتگوزاریه بانقی یەکانی ولأتانی جیهانی سێ هەم کردووه به ئاراستەی یەکگرتنەوه بانقەکان وگوران بەرەو بانقی ئەلیکترۆنی گشت گیر تا بتوانێت سەرچاوەکانی بەرەواركردنی و خستنەگەری پاره فراوانتر بکرێت وتواناکانی تر بۆ رووبەروو بونەوەی هەرەشه بانقی یەکان زیاد بکرێت. بانقه ئیسلامی یەکان بەپێ ئەوەی نوینەرایەتی دارایی فیکری ئیسلامی دەکەن دەیانەوێت بەپێ ی فەرمانەکانی شەریعەتی ئیسلامی پاره کۆبکەنەوەو بیخەنەکەت ، ئەم بانقانه لپشت بەهەکاره وەبەرهێنەرو بەپاره دارکردنەکان دەبەستن که تایبەتن و له شریعەتی وفەرمانه ئیسلامی یەکانەوه سەرچاوەیان گرتووه له ولەش ئامرازەکانی وەک مرابحه ، مچاربه ، سلم ، مشارکه(بەشداری یەکردن) و ....هتد. کاردانەوەی بانقه ئیسلامی یەکان بۆ دەرهاوێشتەکانی جیهانگەرای لاوازه و زوربەیان سوودیان لەو هەلاتەی پەرەسەندن ەرنەکرتووه که جیهانگەرای بۆ دامەودزگا بانقیەکانی فەراهەم هێناوه جا له لایەنی قولکردنەوەی رێکخستن و یەکگرتنەوەی بانقەکان له نێوخۆیدا تابتوانن قەوارەی زەبەلاح و گەورەی بانقی ئیسلامی ونێودەولەتی دایمەزرینن وتوای کی برکییان بەهیزیکەن و هاوشانی وپەرەسەندنەکانی بواری پیشەسازی بانقی دیجیتەلی و نیودەولەتی هەنگاو نبێن.یان چوارچێوی کاروچالاکی یەکانیان بره و وپێ بدەن و له ئاستی چاوەڕوانیەکانی هاوچەرخ دا بن.ئەم بانقانه نەیانتوانی سەنتەری ستراتیجی و چاودیری کردن و پێش وەخت بنین دامەزرێنی تا بەدووربن له کاریگەری یه خراپەکانی قەیران و شوکه دارایی یەکان. هەروەها بانقه ئیسلامی یەکان نەیاتتوانی پارەندبن به تیوەرەکانی رێکەوتنامەی ناسراو به (بازل ٢) که ئەمەش وای کرد بانقه ئیسلامیەکانی نەتوانن لەسەرچاوەدارایی یه نیوەدەولەتی یەکان سوود مەند بین .ئەوەی شایانی هەولەکان بۆ دامەزراندنی بازاریکی دارایی ئیسلامی نێودەولەتی سنووراره له کاتیک دا گۆرانکاریەکی خێراو گەوره وچالاک له ئاراوایه له بازاره دارایی یه ناوخۆییەکان بەرەو بازاره نیودەولەتی یەکان ئەمەش وای کردووه که کای دەزگا دارایی یەکان سنوردار بین.

الملخص

خلقت العولمة في سياق تطورها الجديد مناخا ومظهرا اقتصاديا وحضاريا غير مسبوق تمثل في التجارة والصيرفة الالكترونية. وكانت لمعطيات العولمة اثاراكبيرة على النشاط والخدمات المصرفية في دول العالم الثالث باتجاه الاندماج المصرفي والتحول نحو المصارف الالكترونية الشاملة بغية تنويع مصادر التمويل والتوظيف بهدف رفع القدرات التنافسية وتعزيز الامكانات لمواجهة المخاطر المصرفية تهدف المصارف الاسلامية بوصفها تمثل الميدان المالي للفكر الاسلامي الى تجميع الأموال وتوظيفها لخدمة المجتمع بموجب احكام الشريعة الاسلامية ... وتعتمد على وسائل استثمارية وتمويلية خاصة بها مستمدة من الشريعة الاسلامية كالمرابحة والمضاربة والسلم والمشاركة وغيرها. كانت استجابة المصارف الاسلامية لمعطيات العولمة في المجال المصرفي ضعيفة ...ولَم تنتفع اغلبها من فرص التطوير التي أتاحتها العولمة للجهاز المصرفي سواء في مجال تعميق التنسيق والاندماج المصرفي فيما بينها بهدف انشاء كيانات مصرفية إسلامية دولية عملاقة لرفع قدراتها التنافسية او مواكبة سياقات التطور للصناعة المصرفية الالكترونية الدولية وتفعيل وتوسيع نطاق العمل بموجب النقود الرقمية والأنظمة الالكترونية المعاصرة ...وكذلك اغفال انشاء مراكز بحوث استراتيجية استشرافية تنبؤية خاصة بالبنوك الاسلامية لتجنب اثار الازمات والصدمات المالية التي قد يواجهها الجهاز المصرفي.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:٤٦١-٤٧٤
المجلد (٢) – العدد(٢) , كانون الآول ٢٠١٨
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

Abstract

In the context of its new development, globalization has created an unprecedented economic and cultural environment, represented in commerce and electronic banking. The data of globalization has a significant impact on the activity and banking services in the third world towards the integration of banking and the transition to electronic banks comprehensive in order to diversify the sources of finance and employment in order to raise competitiveness and enhance the potential to address the banking risks. Islamic banks aim to represent the financial field of Islamic thought to collect funds and employ them to serve the society under the provisions of Islamic Sharia ... and rely on the means of investment and financing of their own derived from the Islamic shariah, such as Murabaha, speculation, peace, participation and others. The response of Islamic banks to globalization in the banking field has been weak. Most of them have not benefited from the development opportunities offered by globalization to the banking system, both in deepening the coordination and banking integration among them, with the aim of setting up giant international Islamic banking entities to raise their competitiveness or keep pace with the evolving developments of the banking industry And the activation and expansion of the work under the digital money and electronic systems of contemporary ... and the omission of the establishment of predictive strategic research centers for the Islamic banks to avoid the effects of financial crises and shocks that may face Banking system. Islamic banks have also failed to meet the requirements of Basel II standards, which have prevented the possibility of attracting international funding sources. It is noteworthy that limited efforts are being made to establish an international Islamic financial market in light of the rapid and effective transformation of the local financial markets towards international financial markets ... which resulted in the Islamic financial institutions being limited to Islamic banks and a number of investment and insurance companies.

المقدمة

شهد عقد التسعينيات متغيرات دولية جوهرية اتسمت بالتسارع والتواصل والتنوع والعمق في آثارها وانعكاساتها المباشرة والمستقبلية . ولعل في مقدمة تلك المتغيرات تفرد الولايات المتحدة الامريكية كقطب اوحد بعد انهيار الاتحاد السوفييتي, وما ترتب على ذلك من انعكاسات إستراتيجية على المستوى الكوني وفي كافة المجالات... لا سيما بعد ما تحقق من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية على مستوى الاتصالات , فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة, و اصبح هناك سوق واحد بوسع دائرة ومجال المنافسة متاح لكل المتعاملين الدوليين. لقد كان للشركات الكبرى متعددة الجنسيات والمنظمات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية العملاقة بوصفها أذرع للعولمة الدور الفاعل والحاسم في توجيه وتوحيد نمط اللعبة والتعامل مع الاقتصاد الدولي عبر ترويجها إلى إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل آلية السوق والخصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتغيير نمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج والتعامل بين الأسواق الرأسمالية واندماج المصارف وتنوع أنشطتها على الصعيد الدولي. لقد استطاعت العولمة بفعل معطياتها ان تقلص حدود الزمان...وتختزل الجغرافيا وتأذن بدخول مرحلة تاريخية جديدة غير مسبوقة عبر سياق التطور التاريخي للبشرية, وتجلت العولمة بمفهومها المعاصر حاملة سلاح ذو حدين....فهي تتيح فرص ايجابية واسعة لمن يتمكن من اقتناصها بموجب القدرات التنافسية التي يمتلكها من جهة....وذات تأثير سلبي في حدها الآخر لمن لا يمتلك القدرات والإمكانات الذاتية والموضوعية التي يستطيع بموجبها التطور والاستمرار توجهت قوى العولمة صوب دول العالم الثالث في نهاية الثمانينيات من القرن المنصرم..وبتركيز ملفت للنظر بدعوى مساعدة تلك الدول وبخاصة المنخفضة الدخل منها...والتي تعاني من مشكلات واختلالات هيكلية في موازين مدفوعاتها..وسخرت في سياق هذا التوجه إمكاناتها وقدراتها التكنولوجية والمالية والنقدية والمعرفية لتحقيق هذا الهدف المعلن..مقرونة بفرض شروط العولمة المتمثلة بوجوب اعتماد برامج إصلاحية مرتكزة على قاعدة الفكر الاقتصادي الليبرالي الجديد...تسعى في ظاهرها إلى تصعيد

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

وتائر النمو الاقتصادي لتلك الدول وتستهدف في حقيقتها إخضاع مقدرات وإرادات تلك الشعوب والدول وتوجيهها في خدمة إستراتيجية القوى المحركة للعولمة...وعدم الاكتراث بالنتائج السلبية العرضية الناجمة عن تطبيق برامجها والمتمثلة بتوسيع ظاهرتي الفقر والبطالة وتعطيل برامج التنمية الاجتماعية بما فيها البرامج الصحية والتعليمية والضمانات الاجتماعية, فضلاً عن تفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية مثل التضخم والنمو الاقتصادي غير المتوازن وغيرها. أسهمت العولمة في سياق تطورها الجديد في خلق مناخاً ومظهراً اقتصادياً وحضارياً غير مسبوق تمثل في التجارة والصيرفة الالكترونية, والتي أحدثت انعطافة تاريخية في العلاقات الاقتصادية والخدمات المصرفية الدولية ونقلة نوعية جذرية في حياة البشرية متمثلة بإسقاط عاملي الزمان والجغرافيا من خلال إجراء عمليات صفقات تبادل السلع والخدمات وتسديد أثمانها عبر شبكة الانترنت والتي تمثل أفضل تطبيق لتكنلوجيا المعلومات. فكانت لمعطيات العولمة آثاراً كبيرة على النشاط والخدمات المصرفية في دول العالم الثالث, فابتداءً من خصخصة المصارف للتكييف للانسجام مع شروط اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية..ومروراً بسعي المصارف إلى إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية, ووصولاً إلى توجيه المصارف إلى التحول نحو المصارف الشاملة بهدف تنويع مصادر التمويل والتوظيف, وكذلك الاندماج المصرفي الذي يزيد من القدرات التنافسية وتعزيز الإمكانيات لمواجهة المخاطر المصرفية. إن منهج العولمة والعقيدة التي تستند عليها في سياق التعامل مع دول العالم الثالث والتي ترتكز على فكرة الهيمنة والاستغلال بشكل اساسي تتقاطع مع نظرة وموقف الإسلام الذي يؤكد على وحدة التعامل والمعاملة مع كافة شعوب الأرض بصرف النظر عن اشكال الاختلاف فيما بينها. فالإسلام له رؤيته الخاصة للعالمية التي يستند فيها على الشمولية الانسانية العالمية التي تعين الشعوب على التواصل والتعاون في إعمار الارض واقتسام الطيبات بمنظور عادل ومتوازن مع مراعاة خصوصيات الشعوب والأمم..بسم الله الرحمن الرحيم " يآ أيُها الناس إنّا خَلقناكُم من ذَكر وأُنثى وجَعلناكُم شعوباً وقبائِل لتعارفوا إنَ أكرَمَكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خَبير" (سورة الحجرات ١٣) , بسم الله الرحمن الرحيم "هوَ أنشأَكُم في الأرض وإستعمرَكُم فيها" (سورة هود ٦١) . إن المصارف الإسلامية بوصفها إحدى الميادين التطبيقية للفكر الإسلامي الذي يعبر عن اجتهادات العقل الإنساني في إطار المبادئ والأصل الكلمة الثابتة..فإنها تنفتح في سياق دراسة المتغيرات المستجدة في ظل العولمة لغرض النهوض بواقع الأنشطة والخدمات المصرفية بمختلف أشكالها بما يعزز قدراتها التنافسية على كافة الأصعدة مع تمسكها بثوابت المنهج الإسلامي الحنيف . إزاء ذلك إن الضرورة تقتضي مواكبة روح التطور وتكثيف البحوث والدراسات التي من شأنها الارتقاء بمستوى الإمكانات والقدرات التنافسية للمصارف الإسلامية

منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث : انحسار الاجتهادات الشرعيةفي اطارمفردات كثيرة متعلقة في المصارف الاسلامية افضى الى ضعف مواكبة المصارف الاسلامية لافاق التطور الفني والتكنولوجي في ظل العولمة للصناعة المصرفية والنقود الالكترونية.

ثانياً : هدف البحث : الوقوف على مدى تاثرالمصارف الاسلامية واستجابتها لمعطيات التطورالفني والتقني المصرفي في ظل العولمة.

ثالثاً : فرضية البحث : مستوى تاثر المصارف الاسلامية بالمشكلات والازمات المصرفية العالمية محدود...وكدلك استجابة المصارف الاسلامية للتطورات المصرفية الالكترونية الدولية ضعيف.

رابعاً : اهمية البحث : بيان المشكلات التي تقف وراء ضعف استجابة المصارف الاسلامية لافاق الصناعة المصرفية في ظل العولمة.

خامساً : منهج البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي .

يتناول البحث المحاور الآتية :

اولاً : المبحث الأول: مفهوم العولمة وخصائصها.

1. مفهوم العولمة
2. خصائص العولمة

ثانياً : المبحث الثاني: دور العولمة في تطوير الخدمات والصناعة المصرفية وإعادة هيكلة المصارف بمنظور دولي.

1. الصناعة المصرفية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

أ. وسائل الدفع الإلكترونية.
ب. الأساليب والأدوات الحديثة للصيرفة الإلكترونية
ت. المتغيرات البنيوية والهيكلية المتحققة بفعل العولمة على الجهاز المصرفي.

المبحث الثالث:المصارف الاسلامية النشئة والخصائص والابعاد.

1. لمحة تاريخية عن المصارف الإسلامية.
2. أهداف المصارف الإسلامية.
3. الأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية.
4. وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية.

المبحث الرابع: اثار التطورات المصرفية في ظل العولمة على المصارف الاسلامية.

١.مؤشرات نظرية عامة عن واقع القدرات التنافسية للمصارف الإسلامية في ظل العولمة.
٢.بعض المؤشرات لقياس درجة تأثر المصارف الاسلامية بمعطيات العولمة

المبحث الاول

مفهوم العولمة وخصائصها

اولاً : مفهوم العولمة

إن تعدد تعريفات العولمة ناجم عن اختلاف مشارب العقائد الفكرية والسياسية والاقتصادية لأصحاب تلك التعريفات.فكل يرى من زاويته فهم خاص للعولمة ومن هذه التعاريف: (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٢)

1. عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي على نحو يسهم في زيادة نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن وفي مختلف المجالات (السلع والخدمات وعناصر الإنتاج) باتجاه تنمية عملية التبادل التجاري لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي, وتبلور أنماطاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي يتعاظم دورها قياساً بالاقتصاد المحلي.

2. حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دور المركز وقيادتها وتحت سيطرتها, وفي ظل سيادة نظام اقتصادي عالمي جديد للتبادل غير المتكافئ.

3. نظام عالمي جديد يقوم على العقل الالكتروني والثورة المعلوماتية المستندة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدودمن دون ان يعير أدنى اعتبار للحضارات والقيم الثقافية والحدود الجغرافية والسياسية للدول.

ثانياً : خصائص العولمة

1. سيادة آليات السوق, والسعي لاكتساب القدرات التنافسية

أهم ما يميز العولمة سيادة آليات السوق وأقترانها بالديمقراطية, واتخاذ القرارات في إطار التنافس والجودة, واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من معطيات الثورة التكنولوجية والاتصالات والمعلومات, وتعميق تلك القدرات التنافسية الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنه وأفضل جودة وأعلى إنتاجية, والبيع بسعر تنافسي وبأقل زمن ممكن,إذ أن العالم يتحول الى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بموجب العولمة ويتغير فيه نمط تقييم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق...حيث أصبح كل جزء من سلعة ينتج في أماكن مختلفة من العالم, وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي للرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالكلفة والعائد. (عبد الحميد ، ٢٠١١ ، ١٠)

1. ديناميكية العولمة :

إن المتغيرات التي تحصل في تطور القدرات التنافسية للدول والشركات يترتب عليها احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية مستقبلاً, إزاء ذلك فإن السعي بتوسيع وتطوير هذه القدرات لترتقي إلى موقع أفضل مستقبلاً يبقى الهاجس الدائم... وهو ما يخلق مبدأ الديناميكية. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

2. تركيز الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل

أسهمت منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة بين الدول, وعمقت الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل... وتزايدات حرية انتقال رؤوس الاموال الدولية مع وجود وتطور معطيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية... حيث اسقطت حواجز الجغرافيا بين الدول, واختزل زمن التعامل والتبادل التجاري بينهما... وقاد ذلك الى توسيع دائرة التأثر والتأثير المتبادلين, ونشأ عنه نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي تم بموجبه تقسيم العملية الانتاجية بنمط جديد حيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من دولة. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤) إن هذه المتغيرات ادت الى ظهور معايير ومقاييس جديدة للنشاط الاقتصادي الدولي... تمثل بالميزة التنافسية والذي تندرج ضمن مفهومه الكلف والجودة والانتاجية والسعر, والتي عمقت بدورها الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل والذي يعكس تعميق مجرى التشابك بين الجهات المتاجرة باتجاه زيادة أواصر التأثير المتبادلة... بخلاف ماكان يجري في إطار التبعية الاقتصادية بمنظورها التقليدي المباشر. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

3. الدور الهائل للشركات متعددة الجنسيات في العولمة الاقتصادية:

تعد الشركات الكبرى متعددة الجنسيات السلاح الماضي للعولمة الاقتصادية... وتتسم بعالميتها للنشاط الاقتصادي... وهي تؤثر بقوة وسرعة وفاعلية في حسم كل المتغيرات المتصلة بالاقتصاد العالمي من خلال ما تملكه من إمكانيات وقدرات تمويلية هائلة وعظيمة في نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية الكبيرة, فمعظم التجارة الدولية والاستثمار الاجنبي يعود لتلك الشركات... الذي يعكس دورها العظيم في التمويل الدولي إضافة إلى احتلالها مركز الصدارة في التسويق الدولي... كما انها تتحكم في السياسة النقدية بوصفها المالك لأغلب الاحتياطات الدولية من الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية فضلاً عن كون أغلب الاكتشافات و الابتكارات في مجال التكنولوجيا والاتصالات وأنظمة المعلومات تعود إلى أنشطة مراكز البحوث والتطوير لهذه الشركات. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

4. إدارة العولمة من قبل مؤسساتها الاقتصادية الكبرى:

ظهرت ادوار واضحة و محكمة لمؤسسات اقتصادية دولية بعضها كان قائماً.. واخرى استحدثت.. في إطار إدارة شؤون العولمة على نحو مبرمج ومتناسق ومحكم, وتوزعت ادوار تلك المؤسسات الكبرى من خلال آليات جديدة في نهاية القرن العشرين في إطار من التنسيق لضبط إيقاع منظومات العولمة, منظمة التجارة العالمية WTOأصبحت مسؤولة من الناحية الفعلية عن إدارة النظام التجاري الدولي, وتولى صندوق النقد الدولي مسؤولية إدارة النظام النقدي العالمي في حين تولى البنك الدولي مسؤولية إدارة النظام المالي للعولمة. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

5. إضافة دور الدولة وسيادتها في التحكم في السياسة الاقتصادية:

تضطر الدول التي تسير بركب العولمة إلى إعادة تنظيم عملها على النحو الذي ينسجم مع الشروط والمنهج المفروض من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية الكبرى, وفي مقدمتها تحرير الأسواق وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياستين المالية والنقدية.وقد تفقد الدولة سياستها الوطنية كلياً في هذا المجال اذا ما تزايدت درجة اندماج وتكامل السوق الداخلي المحلي مع أسواق المال الخارجية العالمية الكبرى. ففي السياسة النقدية وفي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثاً عن أعلى عائد.. قد تتدفق أموال ضخمة وبشكل مفاجئ بفعل ارتفاع سعر الفائدة المحلي.. وقد تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية الهائلة الداخلة إلى البلد.. مما يقود إلى زيادة معدلات التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية ..ومع تفاقم هذه الحاله فمن المتوقع خروج عملية تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزي للدولة... وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف, ويترتب على ذلك عجز الدولة عن حماية عملتها من مواجهة هروب المضاربين. (صقر ، ٢٠١١ ، ٤٠)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:٤٦١-٤٧٤
المجلد (٢) – العدد(٢) , كانون الآول ٢٠١٨
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

المبحث الثاني
دور العولمة في تطوير الخدمات والصناعة المصرفية وإعادة هيكلة المصارف بمنظور دولي:

اولاً : الصناعة المصرفية:

1. **وسائل الدفع الالكترونية :** أدى التطور الواسع والكبير والسريع في التجارة الالكترونية عالمياً وخاصة في الدول المتقدمة إلى تزايد الاهتمام بضرورة وجود وسائل دفع غير تقليدية لتسديد أثمان السلع والخدمات المشتراة بالطريقة الإلكترونية. من هذا المنطلق , أصبح موضوع تطوير أنظمة ووسائل الدفع والتسديد بما ينسجم مع التطور الحاصل في التجارة الإلكترونية من أهم مستلزمات نجاح التجارة الإلكترونية التي تطورت بقفزات نوعية بفعل التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات, واقتضت سرعة استجابة المصارف بتطوير خدماتها المصرفية ومواكبة التطور الحاصل في أنظمة المعلومات وحركة التجارة الإلكترونية, وأصبح استخدام الوسائل الإلكترونية أمراً شائعاً في الصناعة المصرفية. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)
واستخدمت وسائل متعددة للدفع الإلكتروني ابتداءاً من بطاقات الائتمان البلاستيكية (النقود البلاستيكية) والتي تشمل على بطاقات الدفع (Debit Cards) وبطاقة الائتمان (Credit Cards) وبطاقات الصرف البنكي (Charge Cards) ومروراً بالبطاقات الذكية (Smart Cards)والنقود الرقمية (Digital Cash) وانتهاءً بالشبكات الإلكترونية التي تحققت بموجب استخدامها وفورات مالية كبيرة لصالح الأجهزة المصرفية الدولية التي تعاملت بها. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

الأساليب والأدوات الحديثة للصيرفة الإلكترونية : تشمل الصرافة الالكترونية كافة المعاملات التي تقوم بين المصارف من جهة والأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات من جهة ثانية, والتي تجري تنفيذ خطواتها بوسائل إلكترونية. (غنية ، ٢٠١٨ ، ١٥)
أصبح استخدام أحدث التقنيات والابتكارات العلمية في مجال النشاط المصرفي وما رافقه من تبسيط إجراءات المعاملات المصرفية, وتطوير وسائل تقديم الخدمات المصرفية محل تنافس من قبل المصارف التجارية... وأدى انتشار استخدام الحاسبات الإلكترونية والوسائل الإلكترونية الأخرى في المصارف وبقية مؤسسات الأعمال والأفراد في منازلهم إلى إحداث ثورة في مجال النشاط المصرفي في الدول المتقدمة.. حيث تتيح نظم الصيرفة الإلكترونية للأفراد والمؤسسات الدخول إلى حساباتهم وتحويل الاموال ودفع الفواتير للسلع والخدمات المشتراة, وإيداع الأموال لدى المصارف أو سحبها إلكترونياً وإدارة أموالهم لدى المصارف بالطريقة التي يرغبون بها. (غنية ، ٢٠١٨ ، ١٥)

2. **ثانيا : المتغيرات البنيوية والهيكلية المتحققة بفعل العولمة على الجهاز المصرفي:**

1. **خصخصة المصارف :**

في أعقاب الانعطافة التاريخية الدولية المتحققة في عقد التسعينات تسارعت الخطى للكثير من الدول لتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى آليات السوق, وكانت أحد أهم مظاهر تلك الإصلاحات هي خصخصة المصارف. إن الدوافع الأساسية التي تقف وراء خصخصة المصارف تتمثل في إعادة تنظيم وتكوين المصارف, وخلق مناخ ملائم لها لمواجهة ومواكبة التطورات السريعة والكبيرة في مجال الصيرفة الدولية, والتكييف للانسجام مع شروط اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

2. **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية**

حصل تغيير كبير في مهام المصارف وتوسعت دائرة نشاطاتها المصرفية وتنوعت على المستوى الدولي... واتجهت المصارف إلى أداء خدمات مصرفية ومالية جديدة وغير مسبوقة, وقد انعكس ذلك مباشرة على هياكل ميزانيات تلك المصارف.. حيث تنوعت مصادر أموالها (مواردها) وتنوعت مجالات توظيفها واستخداماتها.إن تأثير العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية قد امتد واتسع من خلال دخول مؤسسات مالية غير مصرفية في هذا النشاط مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار, ودخلت كمنافس قوي للمصارف التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع المصارف التجارية في مجال الوساطة المالية. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:٤٦١-٤٧٤
المجلد (٢) – العدد(٢) , كانون الآول ٢٠١٨
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

3. التحول إلى المصارف الشاملة:

برزت ظاهرة توجه المصارف بصفة عامة والتجارية منها بخاصة إلى التحول نحو المصارف الشاملة بوصفها الكيانات المصرفية التي تسعى بأستمرار إلى تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات, وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وبتنوع, وتقدم القروض لجميع القطاعات كما تقدم الخدمات التي لا تستند إلى رصيد مصرفي فتصبح هذه المصارف جامعة لمهام ووظائف المصارف التجارية والمتخصصة والاستثمار, فتكون بموجب ذلك مهامها وواجباتها شاملة لكل أنواع المصارف. إن إستراتيجية المصارف الشاملة تقوم على أساس التوزيع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربح ودرجة المخاطرة المصرفية, وشملت إستراتيجية التوزيع محاور عديدة تتعلق بالتمويل والاستخدامات المصرفية والدخول في مجالات غير مصرفية مثل التأجير التمويلي والاتجار بالعملة وإصدار الأوراق المالية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء. (الشيخ ، ٢٠٠٩ ، ١٤)

4. الاندماج المصرفي:

برزت ظاهرة الاندماج المصرفية على نحو واسع النطاق ومتسارع بفعل تأثير العولمة..وامتدت هذه الظاهرة لتتسع مساحة تأثيرها على كل مصارف العالم الرئيسية تقريباً. والاندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من مصرف في مصرف واحد, أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد. إن شكل الاندماج المصرفي الأكثر شيوعاً يتمثل في هيمنة مؤسسة مصرفية على مصرف أو أكثر تحت صيغة الاندماج, ويتخلى المصرف المندمج على ترخيصه, ويتخذ الكيان الجديد اسماً جديدا عادةً اسم المؤسسة الدامجة وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج. تتمثل مبررات الاندماج المصرفي بتحقيق وفورات الحجم وبدافع النمو والتوسع وتحسين الربح, وزيادة القدرات التنافسية على المستوى الدولي, والقدرة على مواجهة المخاطر. (الشيخ ، ٢٠١٠ ، ١٥)

5. أزمات المصارف:

في ظل التطورات الاقتصادية الدولية الجديدة.. فقد تصاعدت حدة الأزمات في الأجهزة المصرفية وتوسعت دائرتها.
فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية وكندا وشمال أوربا وجنوب شرق آسيا و روسيا تصاعد لوتائر هذه الظاهرة الخطرة... وقد ألقت تلك الأزمات بظلالها على مجمل الأنشطة المصرفية لدول أخرى مجاورة أو لها صلات مالية ومصرفية مع دولة الازمة. (القريشي ، ٢٠١٢ ، ٢٥) لقد كان للأزمة المصرفية الحادة في دول جنوب شرق آسيا صدى عالمي أثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مجمل الانشطة المصرفية الدولية..وكان سبب الأزمة يكمن في الآثار السلبية للعولمة..فقد اضمحل دور الدولة في التحكم وتوجيه السياسة النقدية, وقامت المصارف بإعطاء قروض دون دراسة ودون الاعتماد على ضوابط رشيدة, وجرى تحرير رأس المال والتمادي في الاقتراض الخارجي والانفتاح الفوضوي على الاسواق المالية العالمية. (القريشي ، ٢٠١٢ ، ٢٥)

6. توسيع نشاط المصارف في عمليات غسيل الأموال:

تولت العديد من المصارف عمليات غسيل الاموال غير المشروعة المتأتية من ما يسمى بالاقتصاد الخفي.. والذي يمثل أنشطة غير مشروعة مثل تجارة المخدرات والأسلحة المحظورة, والأسواق السوداء للسلع المهمة, والعمولات والرشاوي والاختلاسات, والأموال الناجمة عن الفساد الإداري والسياسي, والقروض المصرفية المهربة, وتجارة الرقيق والسرقات وغيرها... إن إجراءات رفع كل القيود على حركة الأموال وتحريرها كانت تمثل البيئة الخصبة لبروز واتساع ظاهرة غسيل الأموال, ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال, حيث تمر هذه العملية بثلاث مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل. (القريشي ، ٢٠١٢ ، ٢٥)

المبحث الثالث

المصارف الاسلامية النشئة والخصائص والابعاد

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية ص:٤٦١-٤٧٤
المجلد (٢) – العدد(٢) , كانون الآول ٢٠١٨
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

اولاً : مقدمة

شهدت ساحة النشاط المالي والمصرفي في الدول العربية والإسلامية نشاطاً ملحوظاً للمصارف الإسلامية ودوراً هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام. إن هامش المخاطرة المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي كبيرة نسبياً بالمقارنة مع ما قد تتعرض له المصارف الربوية انطلاقاً من كون المصارف الربوية تتعامل بمبدأ الفائدة المحددة مسبقاً في حين تتعامل المصارف الإسلامية بمبدأ الربح والخسارة والذي يجعلها عرضة للتقلبات التي تشهدها الأسواق السلعية والمالية والبيئة الاستثمارية والمتغيرات في الظروف السياسية والطبيعية التي تنعكس على نشاط هذه المصارف ، رغم ذلك يلاحظ أن المصارف الإسلامية تحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين عموماً والمضاربين بخاصة لما تضطلع به من اعمال وأنشطة وخدمات متميزة ومستندة على ثوابت الشريعة الإسلامية. (اثير ، ٢٠١٤ ، ٢٠٦)

ثانياً : لمحة تاريخية عن المصارف الإسلامية

تعرف المصارف الاسلامية بانها مؤسسة مالية مصرفية تهدف الى تجميع الاموال وتوظيفها لخدمة المجتمع بموجب احكام الشريعة الاسلامية وتعتمد في كل فعالياتها على الثوابت الشرعية ذات الصلة بتحريم التعامل بالفوائد وتجنب الغرر ومنع الاستغلال وتقديم القروض الحسنة.(الطالب ، ١٩٩٩ ، ٥) تعود الجذور التاريخية للخدمات المصرفية الإسلامية والمحددة حصراً بقبول الودائع إلى صدر الإسلام وفق ماتؤشره أدبيات الفكر الاقتصادي الإسلامي.. إذ كان المسلمون يودعون أموالهم لدى الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم), ومن بعده لدى الخليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه ، أما بدايات التفكير العلمي في تأسيس مصارف تقوم بالأعمال المصرفية, وفي نفس الوقت تبتعد عن التعامل بالفائدة الربوية, فكانت في عام ١٩٦٣ عندما أسس بنك الادخار في جمهورية مصر العربية. (العلجوني ، ٢٠٠٩ ، ٣) أصبحت فكرة إنشاء المصارف الاسلامية المرتكزة على ثوابت الشريعة الإسلامية متجسدة عالمياً بعد انعقاد المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية في جدة عام ١٩٧٤ وتحديداً بعد صدور قرار إنشاء البنك الإسلامي في جدة, وتعود ملكيته لعدد من الدول الإسلامية. (هاني، ٢٠٠٣، ٢٦١) بعد ذلك انتشرت ظاهرة تأسيس المصارف الاسلامية في مختلف أقطار العالم العربي و الإسلامي وفي أوربا ، كما قام عدد من المصارف التجارية الربوية بافتتاح فروع للمعاملات الإسلامية في العديد من الدول العربية والأوروبية, فضلاً عن قيام المصارف الاسلامية بافتتاح فروع متعددة للمعاملات الإسلامية في مناطق تجميع المدخرات. (هاني، ٢٠٠٣، ٢٦١)

ثالثاً : أهداف المصارف الإسلامية

تهدف المصارف الاسلامية إلى تلبية الرغبات وسد الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد في مختلف المجالات المصرفية ومجالات التمويل والاستثمار على أساس غير ربوي, وبما ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية, وممكن إيجاز أهم الاهداف بما يأتي: (طايل، ١٩٨٨، ٥٤-٦٢)

1. استقطاب مدخرات الأفراد النقدية واستثمارها في مختلف وجوه الاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
2. السعي إلى ترجمة مفهوم جديد لرأس المال بوصفه يخدم المجتمع وليس وسيلة للتحكم والهيمنة على مقدرات وارادات البشر.
3. عدم التعامل بالربا.
4. إبراز مفهوم الاستثمار في الإسلام المرتكز على أن عائد الاستثمار يكون نتيجة حركة النقود,وأن النقود لا تلد نقوداً وبالتالي فإن احتمال الربح والخسارة تمثل قاعدة أساسية في مفهوم الاستثمار لدى المصارف الاسلامية.
5. تحقيق العدالة في توزيع عوائد الاستثمار بين أصحاب رؤوس الأموال القائمين على إدارة هذه الأموال.
6. الأنشطة والخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية: (طايل، ١٩٨٨، ٦٢)

أ. قبول الودائع وفتح الحسابات بمختلف أنواعها, وتشمل على الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المشترك.
ب. تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية من بينها:

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

- تحصيل قيمة الشيكات التي يودعها العملاء في حساباتهم وتحويل الأموال في الداخل والخارج, وفتح الاعتمادات المستندية, وبيع وشراء الشيكات السياحية.
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية للمتعاملين مع المصرف في مجالات الاستثمارات الخاصة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية على أساس سعر الصرف الآني وإصدار شيكات بهذه العملات.
- التعامل في مجالات الاكتتابات للشركات التي هي في مراحل التأسيس.
- المساهمة في إنشاء صندوق للتأمين التبادلي, وممارسة أعمال التأمين.
- تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين بما يعزز الأواصر والعلاقات الاجتماعية, مثل صناديق القرض الحسن وجمع الزكاة والصدقات الجارية وتوزيعها.
- توفير خدمات الصرافة الآلية.

رابعاً : وسائل الاستثمار في المصارف الإسلامية

1. المرابحة : يقوم المصرف الإسلامي بعمليات بيع وشراء لتحقيق أرباح معينة.. فهو يبيع بنفس الثمن شراء السلعة مضافاً إلية ربح معين.. وتعد المرابحة المصرفية واحدة من صيغ التمويل الأكثر تطبيقاً في السوق المصرفي الإسلامي, ويقوم المصرف بموجب هذه الصيغة بشراء مايحتاجه من العملاء من سلع استهلاكية واصول إنتاجية.
يتولى المصرف في هذا الصدد البيع بالآجل, إذ يقوم بشراء سلعة لشخص ما ثم ببيعها له بتقسيط قيمتها مضافاً اليه هامش الربح ووفقاً لهذه الصيغة فإن العميل يقوم بتحديد مواصفات السلعة مسبقاً قبل شراءها من قبل المصرف, وتواجه المصارف الإسلامية بموجب صيغة المرابحة مخاطر عديدة منها :

- مخاطر العيوب الخفية في البضاعة المشتراة أو المستوردة.
- مخاطر تقلب في أسعار صرف العملات.
- نكوص الأمر بالشراء بمن وعده.
- تعرض البضاعة للضرر.

2. المضاربة : تعتبر المضاربة من أهم و أقدم صيغ استثمار الأموال في الفقه الإسلامي, وهي تمثل عقد شراكة في الربح بين رأس المال من جانب والعمل من جانب آخر, ويعرّفها ابن رشد "هي أن يعطي الرجل الرجل المال على ان يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال, أي جزء مما يتفقان عليه ثلثاً أو ربعاً أو نصفاً" (الحفيد ، ١٩٨٥، ٣٢٦)

3. المشاركة : تمثل عقد مابين المصرف الإسلامي والشريك الذي يطلب التمويل, وبموجب ذلك فإن المصرف الإسلامي يساهم في رأسمال المشاريع من خلال تمويله لمشروع معين إما بالكامل أو بنسبة معينة يتفق الطرفان عليها تتخذ بموجبها المشاركة بنسبة الربح أو الربح وفقاً للضوابط الشرعية.

4. السلَّم : هو عقد بيع لسلعة معينة غير موجودة أثناء إبرام العقد, ويتعهد البائع بتسليمها في زمن محدود لاحق ، ويسمى المشتري (المصرف) المسلم ويسمى البائع السلَّم, وعلمياً فإن المصرف الإسلامي على سبيل المثال يسدد مقدماً الثمن الخاص بمحصول معين قبل إنتاجه وذلك من خلال التعاقد على زرع في أرض معينة, على ان يستلم المصرف الإسلامي ثمن الحاصل بعد بيعه من الطرف المتعاقد معه في الزمن اللاحق, وعادةً فإن ثمن الحاصل مدار البحث يباع لاحقاً بسعر السوق الذي يكون غالباً أعلى من السعر الذي دفعه المصرف الإسلامي, والفرق بين السعرين يكون ربحاً للمصرف. (هاني ،٢٠٠٣ ، ١٣)

5. الاستثمار المباشر: يتولى المصرف الإسلامي بموجب هذه الصيغة الاستثمارية شراء عقارات أو سيارات أو ممتلكات مختلفة.. ويقوم بتأجيرها ويحصل على العائد المتحقق جراء ذلك, أو أن يبيع تلك الأصول بعد مدة ويحقق أرباحاً من حاصل الفرق مابين سعري البيع والشراء. (ريحان ، ١٩٩٦ ، ٢٠)

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

التأجير المنتهي الصلاحية: وهي من وسائل الاستثمار المهمة للمصارف الإسلامية والناجحة, إذ يشتري المصرف الإسلامي السفن أو الطائرات أو الآليات أو العقارات أو أي ممتلكات يمكن تأجيرها, ثم يتعاقد مع جهات معينة لتأجيرها لهم بموجب عقود محددة, ولعدد من السنوات يتفق عليه, تؤول بعد انقضاء تلك السنوات ملكية الصول المؤجرة كاملة إلى المستأجر. (ريحان ، ١٩٩٦ ، ٢٠)
الاستصناع : يقوم المصرف الإسلامي بتغطية تكاليف الإنتاج لمصنع من المصانع لمدة معينة, ويوقع عقد بين المصرف وصاحب المصنع يشتري بموجبه المصرف الإسلامي من المصنع نسبة مؤية من الإنتاج خلال مدة محددة, وبالمبلغ الذي غطى به البنك تكاليف الإنتاج خلال المدة المتفق عليها, وحسب ما ورد في العقد فإن ثمن البيع للمصرف يمثل سعر التكلفة, ويلتزم المصنع في حالة رغبة المصرف ببيع السلعة المصنعة ضمن مراكز تسويق المصنع مقابل عمولة بنسبة مؤية معينة من قيمة البيع للسلعة حسب السعر الذي يحدده المصرف, كما يلتزم صاحب المصنع بتقديم ضمانات بتسليم السلعة في وقتها المحدد وحسب المواصفات المتفق عليها. (هاني ، ٢٠٠٣ ، ١٣)

المبحث الرابع

اثار التطورات المصرفية في ظل العولمة على المصارف الاسلامية

تم الاعداد بالاستناد الى بعض المصادر والمقابلات الشخصية واستطلاع رأي عدد من المعنيين في خمسة مصارف اسلامية وهي (المصرف الدولي الاسلامي في بغداد ومصرف كوردستان في اربيل ومصرف جيهان في السليمانية والمصرف الاسلامي الاردني في عمان و مصرف الصفوة الاسلامي في عمان) اضافة الى مستشار رابطة المصارف العراقية الاستاذ سمير النصيري ومدير العلاقات في رابطة المصارف العراقية الخاصة الاستاذ شيروان احمد فضلاً عن اجتهاد الباحث في الرأي في انجاز الجانب التطبيقي للبحث وكما يلي :

اولاً : خلاصة نتائج المقابلات الشخصية مع عدد من المعنيين في المصارف الشخصية

ت	السؤال	الجواب
١	هل تعتقد ان المصارف الاسلامية اتسع نشاطها وتنوع بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية والفنية المصرفية على الصعيد الدولي .	هنالك ضعف كبير في توسع وتنوع الانشطة المصرفية الاسلامية بسبب التمسك بالثوابت الشرعية في الميدان المصرفي
٢	بيان فيما اذا هنالك تماثل وتجانس وتقارب بين فعاليات المصارف الاسلامية في مجال الاستثمار والتمويل ؟	يوجد تباين كبير في طبيعة الانشطة الاستثمارية والتمويلية بين المصارف الاسلامية ولاتوجد رؤيا موحده في هذا المجال
٣	ماهي طبيعة التنسيق المشترك مابين المصارف الاسلامية وهل توجد خطط مشتركة للعمل باتجاه تحقيق اهداف موحدة ؟	هنالك ضعف في اواصر التنسيق والتعاون مابين المصارف الاسلامية بصفة عامة مما ادى الى وجود هامش كبير من الاشتهادات في الاجراءات التنفيذية
٤	من المعلوم ان المصارف التجارية في ظل العولمة اتجهت نحو صيغة الاندماج المصرفي لغرض تعزيز قدراتها التنافسية . ماهي توجهات المصارف الاسلامية في هذا الجانب ؟	لاتوجد اي افكار او محاولات لدمج المصارف الاسلامية وانما كل مصرف يعمل بشكل مستقل.
٥	نرجو بيان فيما اذا كانت هنالك خطط للمصارف الاسلامية باعتماد التقنيات الالكترونية الحديثة في العمليات المصرفية على غرار ماهو معمول به في المصارف المتقدمة؟	ان مستوى استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة محدود جداً ولا يتم ادخال واستخدام الاجهزة الالكترونية الحديثة الا عند الضرورة.
٦	هل هنالك فكرة جادة واجراءات عملية نحو ايجاد مرجعية ادارية وفقهية عاليا للمصارف الاسلامية كان تكون هيئة او منظمة مركزية او بصيغة بنك مركزي اسلامي يتولى	هنالك طموح لمثل هذا التوجه ولكن لاتوجد اي خطوات اجرائية جادة مشتركة مابين المصارف الاسلامية لتحقيق هذا الهدف

	اجراء التنسيق بين المصارف الاسلامية والاشراف على انشطتها بما ينسجم مع انظمتها المقررة وتقديم الاستشارات والنصح والتوجيه لمعالجة المشكلات التي تعاني منها؟	
٧	تعتمد المصارف الدولية المعاصرة في رسم خططها الاستراتيجية والمرحلية على معطيات البحوث والدراسات المعمقة التي تمولها تلك المصارف وتهدف الى تطوير وتوسيع خدماتها المصرفية ورفع مستوى كفاءة ادائها وتعزيز قدراتها التنافسية . ماهو مكانة اللمصارف الاسلامية في الاتجاه؟	ان اللبحوث والدراسات المتعلقة بالمصارف الاسلامية محدودة جداً وبالتاكيد هنالك طموح للتعاقد على اعداد دراسات من شانها تطوير واقع المصارف الاسلامية ولكن المحاولات في هذا المجال ضئيلة جداً.
٨	هل تعتقدون ان هنالك ضرورة لوجود سوق مالي دولي اسلامي فعال لما يترتب علية من توسيع نطاق المؤسسات المالية الاسلامية لتجاوز اقتصارها على المصارف الاسلامية وشركات الاستثمار والتامين الاسلامية.	بالتاكيد وجود سوق مالي دولي اسلامي فعال سيكون له اثر كبير في تنشيط وتفعيل دور المصارف الاسلامية وتوسيع نطاق المؤسسات المالية الاسلامية الاخرى.
٩	ان المصارف المعاصرة لاسيما في الدول المتقدمة تعتمد على مرتكز مهم وحيوي وهو جودة الخدمات المصرفية ويتم اللجوء الى انظمة دولية تشتمل على معايير موضوعية لقياس جودة تلك الخدمات . هل هنالك توجه للمصارف الاسلامية لتحسين وتطوير وقياس جودة الخدمات المصرفية وفقا لما ورد اعلاه ؟	هنالك تفاوت كبير بين المصارف الاسلامية في موضوع الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية ولاتوجد انظمة دولية معتمدة لقياس تلك الجودة الا بحدود ضئيلة جداً .
١٠	من ضمن انعكاسات العولمة على القطاع المصرفي الدولي فيما يتعلق برفع مستوى القدرات التنافسية هي اللجوء الى تنوع الانشطة المصرفية بما يتناسب مع الحاجة القائمة والمستجدة لتلك الخدمات. هل ان المصارف الاسلامية تنتهج اسلوب تطوير وتنويع وتوسيع الخدمات المصرفية تلبيتاً لاحتياجات الزبائن وسوق العمل ؟	توجهات النمصارف الاسلامية في هذا المجال محدودة .
١١	بيان مدى تأثر المصارف الاسلامية بالازمات المالية الدولية ومخاطرها؟	ان تاثر المصارف الاسلامية بالازمات المالية الدولية لايكاد يذكر بسبب طبيعة المصارف الاسلامية وابتعادها عن منهج الربوية في التعاملات المالية انطلاقاً من احكام الشريعة الاسلامية كذلك فان مستوى تفاعل المصارف الاسلامية في انشطتها المالية والنقدية والاستثمارية مع المؤسسات المالية الدولية محدود وفي مجالات بعيدة عن مؤثرات الازمات.
١٢	من مؤثرات العولمة هو زيادة التفاعل والتشابك في كافة الانشطة الاقتصادية والمالية والنقدية لكل المؤسسات المعنية وعلى صعيد دولي وذلك بفعل سرعة الاتصالات واعتماد التقنيات المتطورة الحديثة اي عند حصول اي متغير مفاجئ ومهم في مؤسسة مالية او اقتصادية دولية كبرى كان تكون شركة متعدد الجنسيات اواسوق مالية عالمية او مصارف دولية سيكون لها صدى على جميع المؤسسات المماثلة للمؤسسة التي حصل فيها هذا المتغير.	ان انفتاح المصارف الاسلامية بشكل عام على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية محدود لذلك ان حساسية تاثرها بالمتغيرات الحيوية المفاجئة على الصعيد الدولي يكون محدود.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

	هل ان المصارف الاسلامية تتفاعل دوليا وتتشابك في انشطتها التمويلية والاستثمارية مع المؤسسات المالية الدولية بموجب هذا السياق ؟	

ثانياً : المؤشرات المستخلصة من الباحث عن واقع القدرات التنافسية للمصارف الإسلامية في ظل العولمة

إن القدرات التنافسية للمصارف الإسلامية محدودة نسبياً مقارنة مع المصارف ألأخرى ويعود ذلك لأسباب عدة لعل أبرزها:

1. ضعف عمليات التوسع في الانشطة المصرفية المتنوعة للمصارف ألإسلامية والتي تقوم بها المصارف ألأخرى والتي لا تتقاطع مع ثوابت الشريعة الإسلامية.
2. بطئ مواكبة سياقات التطور الدولية ذات الصلة بالنشاط المصرفي.
3. وجود تباين واضح وعدم تماثل أو تشابه في مجالات صيغ الاستثمار والتمويل بين مختلف المصارف الاسلامية.
4. ضعف أواصر التنسيق والتعاون ما بين المصارف الاسلامية بصفة عامة.
5. عدم وجود خطط وإجراءات جادة نحو صيغ الاندماج المصرفي مابين المصارف الإسلامية لتعزيز القدرات التنافسية لتلك المصارف.
6. ضعف استخدام وسائل وتقنيات الصناعة المصرفية المعاصرة في الكثير من المصارف الإسلامية.
7. عدم وجود مرجعية مصرفية مركزية للمصارف الإسلامية بشكل عام لتتولى تقديم التوجيهات والاستشارات الموحدة, وتسهم في تعميق أواصر التنسيق مابين المصارف الإسلامية.
8. التوسع في حجم الاستثمارات لعدد من المصارف الإسلامية في بعضِ المؤسسات المالية والمصرفية الدولية خاصة في أمريكا وأوروبا وبشكل غير متوازن, مما يعرضها للتأثر المباشر بالأزمات التي تتعرض لها تلك المؤسسات أو اقتصادات دولها.
9. قلة الدراسات والبحوث التي تعالج مشكلات المصارف الإسلامية بشكل شامل وموحد.
10. المشاكل التي تواجهها المصارف الاسلاميةازاء اتفاقية بازل 2 والمتمثلة بعدم جاهزية تلك المصارف للوفاء بمتطلبات المعايير المقررة والمعتمدة وامتعلقة بضرورة اسنقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية غير المستقرة للمصارف في الدول النامية.
11. عدم وجود سوق مالي اسلامي دولي ادى الى اقتصار المؤسسات المالية الاسلامية على المصارف الاسلامية وشركات الاستثمار وبعض شركات التأمين الاسلامية.
12. تفتقد المصارف الاسلامية الى اعتماد انظمة دولية تشتمل على معايير موضوعية لقياس جودة الخدمة المصرفية القياسية والمدركة من الزبائن والتي بموجبها يمكن قياس مستوى القدرات التنافسية لتلك المصارف...والتي تعبر عن درجة قناعة العملاء بمستوى الخدمة المقدمة اليه...

اولاً : الاستنتاجات

1. خلقت العولمة في سياق تطورها التاريخي مناخا ومظهرا اقتصاديا وحضاريا غير مسبوق تمكثل في التجارة والصيرفة الالكترونية والتي احدثت انعطافة تاريخية في العلاقات الاقتصادية والخدمات المصرفية الدولية
2. كان للعولمة دورا حيويا في تطوير الخدمات المصرفية واعادة هيكلة المصارف بمنظور دولي
3. اسهمت العولمة في صناعة وتطوير النقود الالكترونية وابتكار انظمة متطورة للصيرفة الالكترونية واحداث تغيير بنيوي وهيكلي في الجهاز المصرفي من خلال خصخصة المصارف واعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتحول الى المصارف الشاملة وتعميق ظاهرة الاندماج المصرفي وتوسيع وتنويع انشطة وعاليات المصارف .
4. المصارف الاسلامية هي مؤسسات مالية ومصرفية تهدف الى تجميع الاموال وتوظيفها لخدمة المجتمع بموجب احكام الشريعة الاسلامية وتعتمد في كل فعالياتها على الثوابت الشرعية ذات الصلة بتحريم التعامل بالفوائد وتجنب الغرر ومنع الاستغلال وتقديم

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

القروض الحسنة. وتسعى المصارف الاسلامية الى تلبية الرغبات وسد الاحتياجات المادية والاجتماعية في مختلف المجالات المصرفية والتمويلية والاستثمارية غير الربوية.

5. تعتمد المصارف الاسلامية على وسائل استثمارية وتمويلية خاصة بها ومستمدة من الشريعة الاسلامية كالمرابحة والمضاربة والسلم والمشاركة وغيرها.

6. اثرت معطيات العولمة بشكل كبير ومباشر على القطاع المصرفي بشكل عام في حين كان تاثير المصارف الاسلامية محدودا جدا ولم تستفاد من الفرص المهمة التي اتاحتها العولمة للقطاع المصرفي.

7. لم تتوسع مساحة الانشطة المصرفية الاسلامية ولم تنوع انشطتها وخدماتها بما يتناسق مع تطور وتنوع الانشطة المصرفية الاخرى.

8. في الوقت الذي طورت المصارف التجارية الدولية سياقات عملها واعتمدت التقنيات الالكترونية الحديثة على نطاق واسع ومتجدد. واتجهت نحو ظاهرة الاندماج المصرفي والتنوع في انشطتها لتعزيز قدراتها التنافسية... فقد كانت استجابة المصارف الاسلامية لهذا التوجه ضعيف.

9. ضعف اواصر التنسيق والتعاون بين المصارف الاسلامية ... وانحسار العمل المصرفي المنهجي المشترك بموجب خطط استراتيجية ومرحلية.

10. من انعكاسات العولمة على القطاع المصرفي بشكل عام كان متمثلاً بالسعي الحثيث الى تعميق اواصر التعاون والتشابك والتبادل المالي والنقدي والميل الى خلق تكتلات اقتصادية عملاقة بين الكيانات المصرفية الدولية بهدف رفع مستوى القدرات التنافسية في حين كانت استجابة المصارف الاسلامية لهذه التوجهات ضعيفة .

11. عدم وجود مرجعية مصرفية مركزية للمصارف الاسلامية تعنى بتحقيق الاهداف المشتركة لتلك المصارف وتعزز اواصر التنسيق والتعاون فيما بينها وتقدم الاستشارات والنصائح وتشرف على عمل المصارف الاسلامية.

12. انشاء مصارف دولية في ظل العولمة مراكز البحوث للدراسات الاستراتيجية الاستشرافية والتنبؤية لغرض تجنب واحتواء اثار الازمات والصدمات المفاجئة التي قد تواجه تلك المصارف ... ةتهيئ متطلبات رسم الخطط الاستراتيجية والمرحلية الموضوعية والواقعية ... وانفقت اموال طائلة لهذا الغرض... في حين كان اهتمام المصارف الاسلامية في هذا المجال محدوداً.

13. واجهت المصارف الاسلامية مشكلات كبيرة ازاء اتفاقية بازل ٢ والتي تمثلت بعدم جاهزيتها للوفاء بمتطلبات المعايير المعتمدة والمتعلقة بالعمل على استقطاب مصادر تمويل دولية بسبب التصنيفات الائتمانية غير المستقرة لتلك المصارف في الدول النامية.

14. في حين تطورت الاسواق المالية المحلية لتكون اسواق مالية دولية فعالة ... يلاحظ ضعف الجهود المبذولة لانشاء سوق مالي اسلامي دولي فعال ... مما ترتب عليه اقتصار المؤسسات المالية الاسلامية على المصارف الاسلامية شركات الاستثمار وبعض شركات التامين.

ثانياً : التوصيات

1. استحداث مرجعية مركزية للمصارف الاسلامية تحدد اهدافها ومهامها وهيكليتها ونظامها الداخلي وماليتها وسياقات عملها عبر مؤتمر شامل لكل المصارف الاسلامية في العالم ... وبموجب دراسات معمقة تعد لهذا الغرض ... ويجري تسمية العناوين والهيئات القيادية لهذا الكيان خلال المؤتمر وبصيغة الانتخاب او التوافق.
2. تعميق اواصر التنسيق والتعاون المشترك بين المصارف الاسلامية.
3. اعداد دراسات علمية تخصصية بشانن امكانية توسيع قاعدة تنويع الانشطة والخدمات المصرفية بما يتناسب مع سياقات التطور الدولي الهائل في مجال الصناعة المصرفية الالكترونية.
4. تخفيف قيود بعض الاجتهادات الفقهية بشأن التعامل مع عدد من المتغيرات التي تستجد في سياق التطور في مجال النقود والانظمة الالكترونية والصناعة المصرفية الحديثة وبنظرة اجتهادية مبصرة وغير منغلقة ومرتكزة في جوهرها على احكام الشريعة الاسلامية ... لفتح افاق سليمة ورحبة لغرض مواكبة المؤسسات المالية الاسلامية للتطور الدولي في ميدان الصيرفة والصناعة الالكترونية والتفاعل الايجابي مع المؤسسات المالية الدولية.
5. انشاء مركز بحوث اسلامي للدراسات الاستراتيجية والاستشارات مركزي لاعداد الدراسات الاستشرافية والتنبؤية وتقديم الاستشارات واقتراح الخطط الاستراتيجية لجميع المصارف الاسلامية ... يمول من قبل جميع المصارف الاسلامية.

DOI: http://dx.doi.org/10.25098/2.2.20

6. السعي الى انشاء سوق مالي اسلامي دولي حيوي وفعال وتوسيع نطاق تنوع المؤسسات المالية الاسلامية.

قائمة المصادر

1. الشيخ ، سعد عبد القهار عبدالله ، ٢٠١٠ ، مدخل الى العولمة الاقتصادية ، مجلة الراي ، لندن ، بريطانيا.
2. الشيخ ، سعد عبد القهار عبدالله ، 2009 ، العولمة وبعض آثارها على اقتصاديات البلدان العربية ، مجلة جامعة لاهاي ، هولندا.
3. عبد الحميد ، عبد المطلب ، ٢٠١١ ، العولمة واقتصاديات المصارف ، الدار الجامعة ، القاهرة ، مصر.
4. صقر ، عمر ، ٢٠١١، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعة ، القاهرة ، مصر.
5. هاني ، حسين بني ، ٢٠٠٣ ، اقتصاديات النقود والمصارف ، دار الكندي ، اربد ، الاردن.
6. طايل ، مصطفى كمال ، ٢٠٠٥ ، المصارف الاسلامية المنهج والتطبيق، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر.
7. البلتاجي ، محمد ، ٢٠٠٥ ، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في المصارف الاسلامية ، الندوة العلمية ، دبي ، الامارات .
8. ابن رشد الحفيد ، ١٩٨٥ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج٢ دار المعرفة ، بيروت ، لبنان.
9. الريحان ، بكر ، ١٩٩٦ ، دور المصارف الإسلامية في الحد من الآثار السلبية للعولمة ، منشور للبنك الإسلامي الأردني ، عمان ، الاردن.
10. اثير عباس عبادي واخرون ، ٢٠١٤ ، العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد٤٢ ، بغداد ، العراق.
11. انظر أحمد طه العجلوني ، ٢٠٠٩ ، المصارف الإسلامية والعولمة المالية الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة ، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، مجلد ٢٢ ، عدد ٢ ، المملكة العربية السعودية.
12. الطالب ، صلاح عبد الرحمن مصطفى ، ١٩٩٩، قياس جودة الخدمات المصرفية الاسلامية في المملكة الاردنية الهاشمية دراسة تحليلية ميدانية ، www.nooonbooks.dz”USD”uenc
13. القريشي ، مدحت كاظم ، ٢٠١٢ ، المصارف الاسلامية في مواجهة تحديات الازمة المالية العالمية ، iraqieconomists.net
14. بوحيضر ، قية و لعرابة ، مولود ، ٢٠١٠ ، واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل ٢ ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، الاقتصاد الاسلامي ، مجلد ٢٣ ، عدد٢ ، السعودية.
15. غنية ، باطلي ، ٢٠١٨ ، النقود الالكترونية ، العدد٧ ، مجلة العلوم السياسية والقانون ، برلين ، المانيا.
16. الحفيد ، ابن رشد ، ١٩٨٥ ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج٢ دار المعرفة بيروت ، لبنان.
17. السواس ، علي بن احمد ، ٢٠٠٥ ، مخاطر التمويل الإسلامي ، المؤتمر العلمي الثالث للإقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية .